بحث محكم | قسم الدراسات الدينية | 20 ديسمبر 2016

مؤسسة التأويل الرسميّة بين شرعية الوجود ومقتضيات التأويل

محمّد حمزة
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2016
All rights reserved © 2016

مؤسسة التأويل الرسميّة بين شرعية الوجود ومقتضيات التأويل[1]

(1) ألقيت هذه الورقة في ندوة: «المؤسّسة الدينيّة في الإسلام... أيّ دور؟»، تنسيق: بسام الجمل، المنعقدة بتونس يومي 29 و30 نونبر 2016، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

الملخّص:

نسعى في هذه الورقة إلى البحث في مؤسّسة التأويل في الإسلام تلك التي أعطت لنفسها تاريخيًّا حقّ تدبّر القرآن واحتكار الحديث باسمه ناظرين في شرعيّة وجودها واقتضاء القرآن لها وفي وجوه حضورها المادّي والرمزي ومدى فاعلية هذه المؤسّسة في تفسير القرآن والوظائف التي اضطلعت بها وأثرها في ضبط شروط تفسيره وطرائق تدبّره وانعكاس هذه الشروط على الفعل التأويلي وعلى علاقة المؤمن بنصّه المقدّس.

كما نبحث في مرتكزات خطاب هذه المؤسّسة وفق المقتضيات التي تطرحها التأويلية الحديثة مستحضرين التحوّلات التي تشهدها الأديان في العصر الحديث مقارنين هذه التحوّلات بواقع تفسير القرآن في العالم الإسلامي ناظرين في آفاق تأويلية بديلة في الفكر الإسلامي الحديث تتجاوز العوائق التي تحول دون تحديث مناهج قراءة النصّ الديني عمومًا والنصّ القرآني على وجه الخصوص.

****

نسعى في هذه الورقة إلى البحث في مؤسّسة التأويل الرسمية في الإسلام تلك التي أعطت لنفسها تاريخيًّا حقّ تدبّر القرآن واحتكار الحديث باسمه ناظرين في شرعيّة وجودها وفي السيرورة التاريخيّة التي انتهت إلى إسناد الحقّ في التأويل لجماعة مخصوصة من أهل العلم دون غيرها. كما نعمل على فهم المرتكزات التي نهضت عليها هذه المؤسسة وتفكيك المسلمات الثاوية في خطاب المفسر عن ذاته وعن نشاطه التفسيري وفي وجوه حضور سلطة هذه المؤسسة المادي والرمزي ومدى فاعلية هذه المؤسّسة في تفسير القرآن والوظائف التي اضطلعت بها وأثرها في ضبط شروط تفسيره وطرائق تدبّره وانعكاس هذه الشروط على الفعل التأويلي وعلى علاقة المؤمن بنصّه المقدّس.

ونرى مؤسّسة التأويل الرسمية مؤسسة تولت تأويل القرآن وتأويل النص الإسلامي عمومًا وهو مفهوم ظل يتسع ويضيق حسب الفهم الذي ارتضته الجماعة المؤولة للنص، وشكّلت في التاريخ ممارسة تأويليّة ضمن بنية ذهنيّة مخصوصة وموقف لغوي ولساني واحد من النص ومن المعنى اعتمادًا على مراجع مضبوطة ووفق شروط تأويلية واحدة.

وهي مؤسسة رسمية بمعنى أنّها تشكلت على التدريج بتشكّل معالم الدولة المركزية وبتعاضد قام بين المؤسسة الدينية والسلطة السياسية القائمة وباستقطاب عناصر ارتضتها في مقابل إقصاء ما لم يكن متناسبًا مع رؤاها المجتمعية والسياسية والعقدية أي مع اختياراتها برميه في دائرة ما أسمته بالتأويل الفاسد/ غير الصحيح بما ولّد تفاسير رسمية معترفًا بها وحظيت بالقبول والمباركة، في مقابل تفسيرات هامشية بقيت منحصرة في دوائر مغايرة لها أتباعها وقواعد استنباطها وآليات استقاء الدلالة فيها. على أنّ هذه الظاهرة لا تعني وجود نظام فصل كلي بين تفاسير القرآن الرسمية والهامشية بالنظر إلى أنّ اعتبارات تاريخية هي التي كانت وراء الإعلاء من نظام تأويلي معين وإكسابه شرعية تمثيل الدين في حين تمّ إقصاء تأويلات أخرى لعدم انسجامها مع الشروط التي تعاقد عليها أهل التأويل (أهل الحل والعقد في فهم النص أو المتصرفون في المقدس) سبيلاً إلى تدبّر النص الديني ذلك أنّ كثيرًا من أصول الاستنباط بين الرسمي والهامشي هي مشتركة أو تتشابه إلى حدّ كبير.

وإذا كان تفكيك المرتكزات التي انبنت عليها هذه المؤسسة من النسق الذي ركّبت فيه في الضمير الديني ومساءلة المسلّمات التي نهضت عليها، يستلزم التذكير بالدواعي التي ولّدت في الفكر الإسلامي الحاجة إلى فئة عالمة عدّت نفسها مؤهّلة أكثر من غيرها لفهم الشريعة وتأويلها واتخذت لنفسها دور الوساطة بين المؤمن وربّه في تنظيم شؤونه الروحيّة خصوصًا مع وفاة الرسول وانقطاع الوحي وبروز معالم نواة الأمّة الإسلامية اقتضت جميعها أن يعيش المسلمون وضعًا تأويليًّا قوامه الحرص على بناء نظام اجتماعي وسياسي مستمدّ من القيم والأخلاق التي جاء بها الدين، فإن ثمّة سيرورة في تاريخ الإسلام تشكّلت في طياتها

هيئة دينيّة تمحّضت لفهم الدين وتأويله، ومثّلت اكليروسًا بالمعنى السوسيولوجي للكلمة وصارت على التدريج تتولّى إدارة شؤون المقدّس وتمارس الرقابة على ضمائر المؤمنين وهي ظاهرة من جملة ظواهر أخرى نراها ماثلة في تاريخ الإسلام مثلما هي قائمة وعلى درجة كبيرة من التشابه، وأحيانًا من التماثل في تاريخ الديانات التي يعيش أصحابها وضعًا تأويليًا مشابهًا للإسلام.

من جانب ثان لا بد لفهم مسار تشكل هذه المؤسسة من استحضار العلاقة الوثيقة القائمة من زاوية نظر انثربولوجية بين النص والكتابة والمأسسة. لقد كانت الكتابة عملية لازمة في مسار مأسسة الدين وتحويله إلى جملة من القواعد والمعايير الثابتة لإحكام السيطرة على أحوال العمران المتحولة وتكييف السلوك البشري وإخضاعه لمنظومة قيميّة صارمة. وإذا استحضرنا أن تطوّر الأديان الكتابية كما يبين ذلك جاك قودي رافقه تطوّر في عدد المتعلّمين المتخصّصين في إدارة شؤون المقدّس، أمكن لنا القول إنّ العلماء هم نتاج الثقافة العالمة، هذه الثقافة التي شكّلت الكتابة فيها نواة مركزيّة تفاعلت في تثبيتها نشأة المدن وتطورها وسيطرة السياسة على مجالات عديدة داخلها.

I - في خصائص مؤسّسة التأويل الرسميّة في العصر الحديث

فما هي إذن أهم خصائص مؤسسة التأويل الرسمية؟

1. ادعاء أهلية التأويل

عمد علماء الإسلام إلى تأويل مخصوص للنص الديني لكي يفصح عن أهليّة العالِم في فهم النص القرآني وعلى جملة من الآليّات الرمزيّة والماديّة التي وُظّفت لفرض هذه السيادة ولاحتكار صحّة فهم العالم. ولعلّه من الطرافة بمكان ملاحظة أنّ العالِم المؤوّل يعطي المشروعيّة من خلال النص لما يقوم به ويتولى القيام به في ذلك النص. ومن اليسير ملاحظة كيف أنّه لا تخلو كتب الحديث كما كتب التفسير والسيرة والمناقب من أبواب في فضل العلم والعلماء وفي التشريع لوظيفة التفقه في الدين، وهي كتب تتصدّرها آيات عديدة من النص القرآني كانت تؤوّل وتوظّف في اتجاه تثبيت منزلة الفئة العالمة بالكتاب وأهليّتها لفهمه وتأويله والتحدّث باسمه كالآية «وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ»[1] التي فهمت بكونها تعني تميّز العالم بالكرامة في الدنيا والثواب في الآخر وعلوّ المنزلة عند الله[2]، كما عدّ بعض المفسّرين المقصود بالآية «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»[3] العلماء، على الرغم من أنّ مثل هذا التأويل ليس من البداهة بمكان فيما تنقله كتب التفسير.

1 المجادلة 12/58

2 القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، الرياض، ج17، ص 299

3 النحل 43/16

هكذا إذن أسند أهل الذكر إلى أنفسهم أهليّة قراءة الكتاب وفهمه وضبط معناه وتبليغه للذين لا يقرؤون واتخاذ موقع الوساطة لتبليغ النص، فكانوا بالتالي بمثابة المتصرّفين في شؤون المقدّس في التاريخ الإسلامي

2. تثبيت السيادة واحتكار التصرف في المقدّس:

نعني باحتكار التصرف في المقدس احتكار حقّ الحديث باسم الله وامتلاك سلطة التحليل والتحريم وتسطير الاعتقاد المستقيم، وقد استلزم هذا الاحتكار ضروبًا مختلفة من التأثير والإلزام والمراقبة والعقاب، ولا تخفي عن الباحث المصالح الفرديّة والجماعيّة التي تقود مثل هذا الاحتكار، وهي مصالح ستنعكس بشكل يكاد يكون كلّيًا على الأفق التأويلي الذي شيّده القائمون على هذه المؤسسة من مفسّرين وفقهاء ومحدّثين وأصوليّين، وسيتحوّل استخدام الموقف التأويلي سلاحًا للهيمنة ولإضفاء الشرعية على الأنظمة السياسية القائمة.

ويكفي تفكيك الروابط القائمة بين الوجود المجتمعي لهؤلاء العلماء ومواقفهم التأويليّة لملاحظة التوافق والانسجام بين المكانة المادية والمعنويّة التي حظي بها هؤلاء العلماء والخطاب الذي بلوروه وأنساق القيم والإيديولوجيا المتبنّاة داخل المجتمع ممّا خوّل للعلماء وضمن لهم نفوذ القول وسطوة الخطاب، خصوصًا مع شيوع الجهل وانتشار الأميّة على نطاق واسع، وهيمنة الفكر الأسطوري أرضيّة خصبة لتقوية سلطة المؤسسة الدينيّة على العامّة. وكانت الطاعة هي الإيديولوجيا التي تغذّيها المؤسّسة الدينيّة وتؤبّد الامتثاليّة والحنين الدائم إلى الماضي، منبع العلم الصحيح والعقيدة الصافية.

لقد خوّلت السيادة الدينيّة بوجهيها المادي والرمزي التي ثبّتتها مؤسّسة التأويل الرسميّة اكتساب شرعيّة تأويل النصوص التأسيسيّة وامتلاك معناها الصحيح ممّا ضمن للخطاب السنّي هيمنته ونفوذه في مواجهة دائرة التأويل الهامشي التي استقطبت كلاً من الشيعة وأهل الرأي والصوفيّة. لقد أضفى العلماء شرعيّة دينيّة على استعمال العنف واللجوء إلى مراقبة ضمير المؤمن وسلوكه بالتعزير، ولم يجدوا في إرهاب العامّة والغلظة عليهم غضاضة، فالحسبة «موضوعة للرهبة فلا يكون خروج المحتسب إليها بالسلاطة والغلظة تجوّرًا فيها ولا خرقًا».[4] وهكذا لو ابتدع بعض المنتسبين إلى العلم قولاً خرق به الإجماع وخالف فيه النصّ وردّ قوله علماء عصره، أنكره عليه وزجره عنه فإن أقلع وتاب وإلاّ فالسلطان بتهذيب الأخلاق أحقّ. وإذا تعرّض بعض المفسّرين لكتاب الله بتأويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل إلى باطن بدعة تتكلّف له غمض معانيه أو تفرّد بعض الرواة بأحاديث مناكير تنفر منها النفوس أو يفسد بها التأويل كان على المحتسب إنكار ذلك والمنع منه.»[5]

4 الماوردي: الأحكام السلطانية، ص 249

5 الماوردي: المرجع نفسه، ص ص 248-249

3. تثبيت سلطة نص التفسير

بمستطاعنا الحديث عن خطاب تنشئه مؤسسة التأويل الرسمية، هو خطاب ممأسس بامتياز، يقوم على صياغة مخصوصة للمعنى وعلى طرق متفرّدة للإقناع والتوجيه تشكّله لغة وظيفتها المحورية حمل الآخرين على الاعتقاد في صحة هذا الخطاب والخضوع إليه خضوعًا مطلقًا حتّى إن غاب الاقتناع وحلّ محلّه الإشباع النفسي.

وهو ككلّ الخطابات شكل من أشكال «الفعل» مشكّل من «عالَم خطابي» عناصره المعطيات السياقية وتنظيم الفضاء التواصلي بواسطة صور وتمثّلات يبنيها المتلفّظون فيما بينهم، هو خطاب يعمد الباثّ بواسطته إلى التأثير في الآخرين بفضل لغة توهم بالموضوعيّة وتنشئ هيمنة خفيّة على جموع المؤمنين، وهو أيضا خطاب حجاجي يعمد ككلّ الخطابات الحجاجيّة إلى أدوات مخصوصة في صياغة المعنى وإلى التأثير العاطفي وإلى إثارة المشاعر والانفعالات وإلى إرضاء المتقبّل واستمالته حتى إذا استدعى ذلك اعتماد الخداع والإيهام والمغالطة.

يتضمّن خطاب التفسير رسالة طرفاها منشئ الخطاب وهو المفسِّر/الباث والمتقبِّل لخطاب التفسير/قارئ التفسير، والطرافة مأتاها في هذا المقام أنّ المفسّر قبل أن يكون منشئًا لكلام هو في أصله متقبّل للخطاب القرآني، ولكنّه متقبّل مخصوص. إنّه «**قارئ مقدّس**» **lecteur sacré** يعتبر نفسه معنيًّا بخطاب القرآن وبفهمه وتدبّره دون غيره، هو أيضًا **باثّ شرعيّ** «**émetteur légitime**»، إنّه ينتج رسالة تحمل على الاعتقاد وتدفع إلى الاحترام والتبجيل وتجيّش الإحساس بالسلامة لدى المتقبّل عند الانخراط الكلّي في المنظومة القيميّة والاجتماعية التي يقدّمها له هذا الباث بما يفرضه كلّ ذلك من تأثير اجتماعي وعاطفي يمارسه الباثّ على المتقبّل.

4. هيمنة الخطاب التفسيري

يقف الدارس على هيمنة الخطاب التفسيري على متقبّله بواسطة جملة من الأدوات الرمزية والمادية، ومن اليسير ملاحظة هيمنة نص التفسير على النص القرآني ذلك أنّ الحيز الكمّي لخطاب المفسّر يتجاوز عادة بمرّات المساحة التي يشغلها النصّ الأول/النصّ القرآني، وتكفي المقارنة بين الآيات السبع أي الجمل المحدودة التي تمثّلها الفاتحة وما حبّره المفسّرون في شأنها طيلة التاريخ الإسلامي من تأويلات. على أنّ هيمنة النص التفسيري على النص القرآني ليست هيمنة من حيث الكمّ فحسب، بل يتعيّن أن ندرس الأثر النفسي والروحي الذي يمكن أن يشكّله هذا التراث التأويليّ الضخم سواء في مستوى حجب النص الأول وفرض وصاية عليه أو في مستوى نهوض النصّ الثاني مدوّنة ثابتة تكيّف عبر التاريخ كلّ ضروب القراءات اللاحقة التي أجريت على النصّ القرآني. هذا الحجب وهذه الهيمنة هي التي ستكون منطلقًا لكل

الدعوات الإصلاحية التي ستنادي بتخليص النص من وصاية المفسرين بدءًا من دعوة الأفغاني الذي أطلق صرخته الشهيرة القرآن نص بكر، وصولاً إلى نداء يوسف الصديق لم نقرأ القرآن بعد والتي لطفها في الترجمة.

5. ضبط طرائق التفسير وشروطه وأدواته:

مثّلت المنزلة التي أسندت إلى القرآن قطب الرحى في التأويلية الإسلامية، ولقد تكفلت نظرية إعجاز القرآن بمنع أي مماثلة بين هذا النص والنصوص البشرية، ما أتاح تثبيت ماهية النص القرآني ووظيفته لدى علماء الإسلام وخصوصًا تثبيت المعنى الذي تنتجه مؤسسة التأويل الرسمية من النص القرآني، واقتضى ذلك القفز على كلّ السياقات الحافة بجمعه وتثبيته في المصحف العثماني وتمييع كل ما له صلة باختلاف السلف في فهم القرآن وصولاً إلى عدّ القرآن الأصل الأوّل من أصول الاستنباط. والتسليم بهذا المبدإ الأخير مثّل نواة مركزيّة في التأويليّة الإسلاميّة على تعدّد مشاربها وتفرّعاتها. ولقد عبّر الشافعي أحسن تعبير عن النزعة النصيّة التي ربطت الحياة الإنسانية بدلالة موجودة في النص ضرورة وجودًا عينيًّا أو استدلاليًّا حين اعتبر: «كلّ ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق ففيه دلالة موجودة، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم اتباعه وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد والاجتهاد القياس»[6]. إنّ هذه المسلّمة رسّخت مبدأ أنّ الدلالة موجودة يقينًا في النص حتى إن غابت تصريحًا وهذا المبدأ كان عماد الرؤية التأويليّة التقليديّة التي تعتبر الدلالة موجودة لأنّ الله لم يغفل في الكتاب شيئًا: «مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ»[7]

مثل هذا التصور ثبّت أمرين: **الأوّل** أنّ المعنى كامن في النص وما على المؤوّل إلاّ استخراجه، **الثاني:** إمكان الانتقال من المعنى المتضمّن في القرآن إلى المعنى المتضمّن في التفسير دون تدخّل ذوات المفسّرين. وهذان الأمران يعكسان رؤية مثاليّة لقضيّة الدلالة والمعنى باعتبار المعنى كامنًا في النص وليس خارجًا عنه، هو ليس من أثر القراءة ولكنّه في داخل النص وما على القارئ إلاّ استخراجه إن هو التزم بشروط التفسير.

كما مثّل الاقتداء بالسنّة التفسيريّة المأثورة عن النبي ضامنًا من الوقوع في إسار الذات وزيغ النفس، كان ذلك سبيلاً لاعتماد جملة المأثور المنقول عن النبي وخصوصًا المنقول عن ابن عباس بما يجعل فهم النص مقيّدًا بالمعاني التي فهمت زمن نزوله وبما تتيحه هذه الرؤية من إسباغ مزيّتين على السلف: الأولى الفهم الصحيح لآي القرآن، والثانية وضع المنهاج الصحيح الواجب اتباعه.

6 الشافعي: الرسالة، ص 477

7 الأنعام 38/6

6. المحافظة والامتثالية وتبرير الأوضاع المجتمعية القائمة

إذا كنّا نفتقر في الفكر الإسلامي إلى دراسات نقديّة حديثة شاملة تخصّ تحليل نفسيّة رجل الدين في الإسلام على غرار ما أنجزه الألماني دروفرمان لتحليل نفسيّة رجل الدين في المسيحيّة، [8] فإنّه بالإمكان القول إنّ المفسّرين كما بقية العلماء المسلمين كانوا أقرب إلى المحافظة والامتثالية، وكانت نظرتهم إلى أنفسهم وإلى دورهم بصفتهم يسهرون على الوساطة بين المؤمنين وكتابهم المقدّس وعلى رعاية شؤون المسلمين الروحيّة، تدفعهم إلى الحرص على صيانة القيم الاجتماعيّة والدينيّة وعدم الخروج على السائد ومراقبة سلوك المؤمنين في الفضاء الاجتماعي الذي يشغلونه ويراقبونه من دور وأسواق وحتى مساجد. كما كانوا يحرصون على تبرير الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة التي هي في جوهرها أعراف وتقاليد محلية اعتمادًا على تأويل النص، كما توسيع دائرة النص ليشمل إلى جانب القرآن نصوصًا أخرى ثواني.

7. احتكار المعنى ومقاومة التنوّع

نذكّر أنّ التأويل ظلّ ولا يزال سلاحًا بيد العلماء داخل مؤسّسة التأويل الرسميّة ضدّ كلّ أشكال التعدّد والتنوع عن طريق محاولة إضفاء الانسجام والوحدة على الأشياء وطمس وجوه الصراع وتغليب الانسجام والاستقرار والنظام على الفوضى والتشتّت عبر تجييش العوامل المضادّة له والتي من شأنها أن تدعّم الوحدة والتجانس وتنفي كلّ وجه للمغايرة والاختلاف أو هي تسعى إلى درء كل ما يخشى أن يولّد التناقض والتنافر. أدّى ذلك على أرض الواقع إلى إحكام العلماء قبضتهم على سلوك الإنسان ومعتقده، وسينعكس ذلك انعكاسًا مباشرًا على طبيعة الشبكة المفهوميّة التي أقامها العلماء لضبط وجه الحق في محاورة النصّ الديني وتحديد وظائفه التي انبنت على علاقة متينة بين مفاهيم الاختلاف والخلاف والفتنة[9] على نحو يفضي فيه كل مفهوم إلى الآخر بصفة آليّة. هكذا أتاح التأويل في تاريخ الفكر الإسلامي أدوات فاعلة للدفاع عن مقالة الإسلام الواحد والحقيقة الكليّة التي تمتلكها الذات وتتفرّد بها دون الآخرين.

8. مؤسسة التأويل الرسميّة مؤسسة ذكورية بامتياز

بمستطاعنا اعتبار إيديولوجيا المفسّرين في فهمهم القرآن قد كيّفت قراءته وفق مصالحهم الذكوريّة وأفق انتظارهم الثقافي والاجتماعي وانطلاقًا من ذواتهم ورغباتهم بما خدم تاريخيًا تأبيد سيطرة الرجال على النساء توسّلاً بشتى الحجج لتبرير تفوّقهم عليهن بيولوجيًا واجتماعيًا ودينيًا.

إنّ استعراض كيفيّة فهم المفسرين قديمًا وحديثًا لجملة من الآيات المخبرة عن المرأة يبين دون أدنى عناء كيف سارت هذه القراءة الذكوريّة للقرآن في اتجاه ترسيخ دونية المرأة وتفوّق الرجل عليها ونستدلّ على ذلك

8 Eugene Drewermann, Les Fonctionnaires de Dieu, Paris, 1993, p235-548.

9 Balandier: Sens et puissance, p31-32.

بإطلاق المفسرين يد الرجل في تعدّد الزوجات بناء على فهمهم إطلاقيّة إباحة القرآن تعدّد الزوجات، فكان أن طوّع المفسّرون فهم الآية الثالثة من سورة النساء[10] في اتجاه إطلاق إباحة التعدّد ثمّ فصلوا بين الإباحة والعدل بين النساء حين حصروا شرط العدل في وجهه المادي فقط[11]. أمّا الآية المؤسِّسة لقوامة الرجل على المرأة أو تعنيفها[12] فقد ثبّتها المفسّرون مقابل تمييع دلالة الآيات التي يمكن أن يذهب الاتجاه في تأويلها إلى المساواة بين الجنسين[13]، كلّ ذلك يظهر دون مواربة أنّ الإيديولوجيا الذكورية على تهافت مرتكزاتها[14]- كانت محدّدًا من محدّدات العمل التأويلي، وأنّ المفسِّر كان يكتب التفسير بفكره وبجسده وبتمثّلاته ورغباته وتهويماته.

II- مؤسسة التأويل الرسميّة في العصر الحديث

أوّل ملاحظة نسوقها أنّ التفاسير القرآنيّة التقليدية التي تنتجها المؤسسة الدينية في العصر الحديث على وفرتها تحتوي على مادّة واحدة يكرّر بعضها بعضًا، فهي تلتزم بخطة التفسير الكلاسيكية القائمة على اتباع المصحف وفق ترتيب التلاوة، أو يكتفي أصحابها في أحسن الحالات بنقل المواقف القديمة أو بترجيح موقف على آخر. غير أنّ هذه التفاسير الطويلة والمكتملة تكاد تختفي من مجال الإنتاج الديني اليوم.

ولعل المعرفة الواسعة والمتبحرة للمتصدي لتفسير القرآن صارت مطلبًا عسير المنال حتى داخل المؤسسات الدينية على الرغم من أنّ العلماء ظلوا يكررون الشروط التي ضبطها القدامى لمفسر القرآن.

ونقدّر أنّ الكثير من علماء الدين التقليديين فقدوا عمليًا تلك المعرفة الموسوعية والتبحريّة التي كانت لأسلافهم وصاروا مطمئنين إلى معاني القرآن بصفتها معاني نهائية وقطعية الدلالة وانحصر دور مؤسسة التأويل في مراقبة سوق التأويل تمامًا مثل صاحب السوق، سواء بوضع أحكام السوق وتحيين هذه الأحكام

---

10 "وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا". النساء3/4

11 "وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا" النساء 129/4

12 "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا". النساء 34/4

13 انظر كيف يميّع المفسّر دلالة شطر الآية "وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ" لصالح الشطر الثاني من الآية نفسها "وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ". البقرة228/2 للخلوص إلى التأويل التالي ومفاده "أنّ النساء إذا أطعن الله وأطعن أزواجهن، فعليه أن يُحسن صحبتها، ويكف عنها أذاه، ويُنفق عليها من سَعَته". وأنّ "لهنّ على أزواجهن من التصنع والمواتاة" بمعنى أن يكون من حق المرأة أن يتزين لها الرجل كما تتزين هي له والسكوت في المقابل على الحقوق الاجتماعية. عن ابن عباس قال: إني أحبُّ أن أتزين للمرأة، كما أحب أن تتزين لي لأنّ الله تعالى ذكره يقول: "ولهنّ مثلُ الذي عليهنّ". الجامع لأحكام القرآن، ج3 ص122 وما بعدها.

14 قال أبو جعفر: اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك. فقال بعضهم: **معنى «الدرجة»** التي جعل الله للرجال على النساء **الفضلُ الذي فضّلهم الله عليهن في الميراث والجهاد** وما أشبه ذلك. وعن مجاهد في قوله: «وللرجال عليهن درجة» قال: فَضْل ما فضله الله به عليها من الجهاد وفَضْل ميراثه على ميراثها وكلّ ما فضّل به عليها. وقال آخرون: تلك الدرجة له عليها **بما ساق إليها من الصداق، وإنّها إذا قذفته حُدَّت، وإذا قذفها لاعنَ**. وقال آخرون: بل تلك **الدرجة التي له عليها أن جعل له لحية وحرمها ذلك**. وينتهي الطبري بعد نقل هذه التأويلات إلى أنّ معنى الآية «ندب الرجال إلى الأخذ على النساء بالفضل، ليكون لهم عليهن فضل درَجة» الطبري: جامع البيان، ج4 ص 536

وتمثّل قواعد التفسير مجالاً يحظى باهتمام المفسر وينقله السابق إلى اللاحق ويتواصى العلماء على حفظها وتلقينها، وثانيًا المراقبة مثل صاحب السوق لتمحيص الطيب من الفاسد. في هذا المستوى يمكن أن نعتبر المؤسسة الدينية ومن خلفها علماءها قارئًا نشطًا يتتبع/ يرصد/ يطالع/ يقرأ/ يراقب سوق التأويل/ عبر مواقع تفسير القرآن ومن أشهرها موقع ملتقى أهل التفسير. أمّا مركز تفسير الدراسات القرآنية بالرياض فتتفرع عنه مؤسسة افتراضية تسمّى أكاديمية تفسير[15] وظيفته صناعة المفسّر.

واليوم نشهد ارتباكًا جليًا في خطاب مؤسسة التأويل الرسميّة ذلك أنّ هذا الخطاب قد صار دفاعيًا يسعى جهده للدفاع عن سلامة الرؤى والمواقف والقواعد التي ضبطت في محاورة النص، ويكشف هذا الخطاب أيضًا عن هشاشة مرتكزاته وتضاربها في شأن قضايا النص القرآني، وهو في نهاية المطاف يعكس خوفًا على الموروث الديني غرضه الأوّل والأساسيّ إنقاذ النص وإنقاذ السلف.

ولكن على الرغم من التغييرات التي تصيب بنسق حثيث سبل المعرفة تلقّيًا وإنتاجًا مثل تغيّر أنماط الإنتاج التقليدية وأثر المدرسة الحديثة التي تمد المتعلمين بضروب جديدة من التفسير تؤدي بالضرورة إلى فهم جديد فيه وعي بالعوامل التاريخيّة والذاتية، وعلى الرغم أيضًا من أنّ سبل المعرفة الإنسانيّة وكذلك شأن المعرفة الدينيّة تلقّيًا وإنتاجًا كلّها في تغيّر، فإنّ مقالة المفسِّر في القرآن لم يداخلها التغيير إلاّ من حيث بعض المظاهر الشكلية ذلك أنّها لم تَعُد تلك المقالة التقليديّة التي يحبّرها المفسِّر بشكل مكتوب ومسترسل وتضمّها مدوّنة تفسيريّة على غرار ما هو مألوف ومتداوَل في خطة التفسير التقليدي، وإنّما صرنا نشهد اليوم مع الثورة الاتصاليّة الحديثة حضور وسائط حديثة تنافس الطرق التقليديّة المألوفة في التفسير سواء على شبكة الانترنت أو عبر عشرات القنوات الفضائيّة الدينيّة التي تنتج خطابًا جديدًا وغير مسبوق البتة في تفسير القرآن وفي الإفتاء والفقه، خطابًا يتخذ فيه المفسّر أدوات جديدة في توجيه المعنى القرآني وفي التأثير في المتقبّل وفي حمله على الإذعان لمقالته كما أنّ مؤسسة التأويل تستند إلى عدد كبير من المهندسين والأطباء والعلماء في الجيولوجيا والبيولوجيا وعلوم الفضاء والإعلامية لتثبيت المعرفة التقليدية وإظهارها في شكل معجزات سبقت الغرب وبزّته في ما انتهت إليه حداثته الموبوءة، ولنا أن نحصي الكم الهائل من الكتب المطبوعة والدراسات التي تروج على الأنترنت حول الإعجاز العلمي للقرآن.

كما أنّه بالإمكان رصد تشظي سلطة مؤسّسة التأويل الرسمية، فما كان يدرج قديمًا في دائرة التفسير الهامشي كالتفسير الشيعي والصوفي صارت نصوصًا متاحة للقراء بنسخها المادية واللامادية للقراء بل إنّ التأويليات الهامشية مثل التأويليّة الصوفية هي التي صارت تحظى باهتمام الدارسين. كما أنّ التأويلية الحديثة تعلّمنا أنّ التأويلات لا تتفاضل وأنّ ما عدّ رسميًا هو ما كانت له الغلبة تاريخيًا.

---

15 يقول هذا المركز في صفحته الرئيسية أنّ تخصصه الأساسي «صناعة المفسّر» ويشرح وظيفته كالتالي: «تعليم نخبة من الطلبة والطالبات وتهيئتهم ليكونوا مفسرين وفق منهج أكاديمي محكم وتتميز الأكاديمية بأنها اول أكاديمية من نوعها في فنها. وهي تستهدف شريحة مخصصة من الطلبة المميزين لصناعة المفسر بينهم». وتقدم أكاديمية تفسير للطالب المتخرج منها إجازة مفسر موثقة من الأكاديمية ومعتمدة لدى أهل التفسير.
http://tafsiracademy.com/index.html

كما أنّ الظاهرة الجديدة اللافتة لانتباه الدارسين هي بروز تأويلية جديدة يمثّلها خطاب الدعاة، وما يلاحظ أنّ عددًا منهم خرج من رحم المؤسسة الدينية التي يرعاها إسلام النفط، كما أنّ الدعاة يعتبرون أنفسهم خارج سلطة المؤسسة الدينية الرسمية وإن كانوا يتخذون لأنفسهم أدوات الشرعية نفسها التي يعتمدها سائر العلماء.

ومن خصائص خطاب الدعاة نهوضه على تأويليّة نكوصيّة تستأثر بسوق التأويل بما تتيحه وسائل الاتصال، وتقوم على الإقصاء على نحو بين لكل تأويل يخالف رؤيتها العقدية، وأنّه يكثّف أشكال التوجيه والإقصاء والهيمنة ووجوه الإيهام بمطابقة مقاصد القرآن، كما أنّ من خصائصه ضعف صلته بالقرآن وانتقائيته في العودة إلى الماضي وفي انتقاء التأويلات، ويستأثر بالاهتمام فيه عدد محدود من الآيات على الرغم من أنّ الدعاة في الظاهر يكثفون الاحتجاج بالآيات ويسعون إلى الإبهار. في المقابل يهيمن على تأويلية الدعاة النص الفقهي في مرجعه الأكثر نكوصية أي المرجع الحنبلي. ولعلّ أوّل ضحية لخطابهم هو المتخيل الديني الذي يزعجهم ويريدون التصدي له من خلال تصوّرهم أحقيّة تشذيب التفسير وتنقيته ولعب دور الوساطة بين القارئ المسلم والموروث الديني وفي إصدار مختصر لصحيح تفسير ابن كثير[16] مثال دالّ على هذا الأمر.

بيد أنّ السؤال الذي يفرض نفسه ما طبيعة «التفكير في القرآن» التي قام بها عدد من المفكّرين الحداثيين، وهل هذا التفكير بصدد اصطناع تأويلية بديلة تفكّك الركائز التي طالما استندت إليها مؤسّسة التأويل الرسميّة؟

إنّ المطّلع على الفكر الإسلامي الحديث يلاحظ في محاولات تجديد الفكر الإسلامي انبناءها على محورين كبيرين يتأسس أولهما على مراجعة التأويلية التقليدية، ثانيهما على تقديم بدائل لها تتأسس على واقع جديد في العصر الحديث صارت فيه الاستعاضة عن القوانين الدينيّة بقوانين وتشريعات مدنيّة تكفل للمسلم في العصر الحديث تنظيم مقتضيات اجتماعه دونما حاجة إلى الأحكام الدينيّة التي تعمل مؤسّسة التأويل الرسميّة على إقناع المسلمين بانتسابها إلى القرآن وبقيم حديثة وبالخصوص قيمتي الحرية والمساواة بين بني الإنسان بصرف النظر عن الجنس أو العقيدة أو المرتبة الاجتماعية، هذه القيم التي صارت مقتضى مركزيًا من مقتضيات الإنسان الحديث ومطالب غير قابلة للمراجعة أو التشذيب.

يتعيّن التنبيه أيضًا إلى أنّه لا معنى للحديث عن تجديد التأويل أو تحريره من قبضة المؤسسة الدينية الرسمية إن لم نقدم بدءًا على تحديد جديد لماهية النص وحدوده التشريعية، ومادام الخلط لا يزال قائمًا حول وظيفة النص القرآني وحول حدوده الدلالية يبقى تجديد التأويل دعوة طوباوية، فاليوم لا يزال الكثيرون يعتقدون في صحة المعرفة المقدمة عن الأنبياء والرسل فيما يعرف بقصص الأنبياء، ويحاولون جهدهم

16 الجزّار: مختصر صحيح تفسير ابن كثير لأبي عبد الله مصطفى بن العدوي، مصر، دار ابن رجب، دار الفوائد، ط1، 2007

الدفاع عن المادة التاريخية التي احتوتها كتب القصاص والتفاسير وشتى المرويات حول قصص الأنبياء، كما أنّ التأويلية الإسلامية لم تقدر على التخلص من نزعتها الذكورية التي ظلّ الرجل مدارها ولم تقدر على الانتقال إلى تأويلية جديدة منصفة للجنسين وذاك رهين إنجاز قراءة تفكيكية للتأويلية التقليدية لتعرية مواطن السلطة المعلنة والمتخفية في خطاب مؤسسة التأويل الرسميّة ولاصطناع تأويلية جديدة أن تكون سبيلاً مؤدّيًا إلى حلّ معضلات الإنسان الحقوقية والسياسية مع مراعاة أمرين أساسيّين الأوّل حرية الضمير التي هي أساسية في العمل التأويلي باعتبار هذه الحرية ضامنة لقراءة بديلة تنصهر في مبادئ التعدّد والتنوّع وتتبنّى مبادئ الحريّة والديمقراطيّة والمساواة بين جميع الأفراد، والثاني الحرص على توفّر ضوابط أكاديمية أساسية للعمل التأويلي ذلك أنّه لا يمكن أن نقوّل القرآن كلّ ما نروم بلوغه لأنّ ذلك سيصبح بدوره ضربًا من التوظيف لا يختلف في مستوى أدواته وآلياته عن التوظيف الذي طالما اعتمدته مؤسسة التأويل الرسميّة كما الهامشيّة للتشريع لمقالتها.

إنّ المفارقة التي يتعيّن الانتباه إلى خطرها المحدق أنّ الكثير من الذين يستفيدون من انفتاح النص يستخدمون انفتاحه لتقديم تأويلات منغلقة له تشرّع للعنف والإقصاء واستباحة حقوق الآخرين وتعصف بكلّ التشريعات والمواثيق الدوليّة الحديثة في مجال حقوق الإنسان.

واليوم هل قدر الإنسان أن يظل مشدودًا باستمرار إلى حلقات تتوسط علاقته بالسماء سواء كانت كنيسة أو أيقونة أو نصاً؟ وهل نحن في حاجة إلى مؤسسة تأويل رسمية حتى نمنع التأويلات المنفلتة من عقالها للقرآن وحتى يتم احتواء العنف الديني المتأتي من تأويل النص؟

قائمة المراجع

أ ـ باللغة العربية

- الشافعي محمد ابن ادريس: **الرسالة**، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1957.
- الطبري محمد ابن جرير: **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، 2000
- العدوي مصطفى: **مختصر صحيح تفسير ابن كثير**، دار ابن رجب، القاهرة، 2007
- **القرآن الكريم**
- القرطبي محمد بن أحمد: **الجامع لأحكام القرآن**، الرياض، 2003.
- الماوردي أبو الحسن: **الأحكام السلطانية**، بيروت، 1990.

ب ـ باللغة الأعجمية

- **Balandier**: sens et puissance, Puf, Paris, 2004.
- **Drewermann** Eugene: Les Fonctionnaires de dieu, Paris, 1993.

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com

All rights reserved © 2016

جميع الحقوق محفوظة © 2016